

ثالثاً: تواضع حجوم منشآت الصناعة باعتبار رأس المال المستثمر فيها أو عدد العاملين، ففي بريطانيا تُصنّف منشآت الصناعة بأنها صغيرة الحجم عندما يقل عدد العاملين فيها عن 100 عامل، في حين لا نجد سوى عدداً محدوداً من منشآت الصناعة في الدول النامية يزيد عدد عمالها عن هذا الرقم.

رابعاً: ضآلة فائض القيمة الذي تضيفه الصناعة من خلال عمليات الإنتاج لمدخلاته بسبب ارتفاع كلف الإنتاج أو لأنها عموماً صغيرة المقياس.

خامساً: ضعف الترابط بين الصناعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى وخاصة الزراعة والنقل، حتى أن العديد من مفاصل الاقتصاد تمثل كوابح أمام عملية التنمية الصناعية التي تسعى لها هذه البلدان، وخاصة ما تعانيه معظمها من ضعف في البنى الارتكازية.

سادساً: إن الصناعة الاستخراجية تمثل جزءاً هاماً أو رئيساً من النشاط الصناعي خاصة والاقتصادي عامة، فيما تأتي الصناعة التحويلية بمرتبة ثانوية. ففي أغلب الأحيان تُصدّر منتجات الصناعات الاستخراجية خاماً دون معالجة هامة.

سابعاً: تخلفها التقني وعدم قدرتها على متابعة التقدم العلمي وتطبيقاته الصناعية لعدة أسباب أهمها أن التخصيصات المالية للبحث العلمي محدودة، مثلما هي البيئة المناسبة للاختراع والابتكار وتبنيها صناعياً.

تسعى هذه الدول لبدء مشوارها الصناعي وإن بدرجات متفاوتة من العزم، ولقد حقق بعضها نجاحات مرموقة مثل كوريا الجنوبية والهند وماليزيا والبرازيل ومصر وجنوب أفريقيا، إلا أن محاولات دول أخرى ظلت تتأرجح بين النجاح وال فشل، لأن الصعوبات والمشاكل التي تواجه الصناعة فيها متعددة الأوجه وعميقة وتحتاج لجهود وإمكانات ضخمة قد لا تكون متيسرة بما فيه الكفاية، كما لا بد من وضع خطط سليمة لبدء النشاط الصناعي ثم السعي للحفاظ على نموه لاحقاً. وإذا كانت الدول الصناعية الكبرى بحاجة إلى معالجة الإفرازات

السلبية للصناعة، فإن الدول النامية تريد بناء هذه الصناعة أصلاً في ظل عوزها لكثير من عناصر البناء مع تزايد تراكمي للفجوة العلمية والاقتصادية بينها وبين الدول الصناعية، فالدول الصناعية تزداد تقدماً وغمىً والفقيرة تزداد تخلفاً وفقراً. ومن المهم الإشارة أيضاً إلى أن لا مجال للدول النامية لاعتماد مبدأ التجربة لهدره الأموال والوقت معاً وأحدهما عندها أكثر ندرة من الآخر. وهذا يعني ضرورة اعتماد مبدأ التخطيط والابتعاد عن الاجتهاد غير المدروس، ولا بد من استثمار الإمكانيات الصحيحة استثماراً عقلانياً صحيحاً. وفي إطار سعيها نحو التصنيع تواجه الدول النامية العديد من التساؤلات والمشاكل عليها البحث ابتداءً عن إجابات لها وحلولاً للقادم منها، وفيما يأتي استعراض لأهمها:-

1.1 . مشكلة اختيار نمط التصنيع Choice Problem of Industrial Pattern

بعد أن تحدد الإمكانيات المتاحة للاستثمار الصناعي: الطبيعية والاقتصادية والسكانية، ومحددات التصنيع ومعوقاته، لا بد أن تتركز الجهود على وضع خطط مدروسة لتحفيز الصناعة بتطوير الصناعات القائمة أو بناء صناعات جديدة أو بكليتهما، يختار في هذه الخطط نمطاً مناسباً للصناعة من بين مجموعة من الخيارات وبما يتلائم وظروف كل بلد، وبضوء مجموعة من الاعتبارات والتساؤلات التي يتوجب دراستها والإجابة عليها بعناية منها مثلاً:-

أولاً: هل المطلوب تحقيق نمو صناعي Industrial Growth أم تغيير هيكلية Structure Change في الصناعة؟ فإذا كان المطلوب تحقيق نمو صناعي لا بد من اختيار الفرع الصناعي الذي يحقق هذا الهدف، أما إذا كان المطلوب تغيير هيكل الصناعة، فلا بد من الاختيار ما بين الصناعة الاستخراجية والتحويلية، وثم الانتقال إلى التحويلية باختيار الفروع الإنتاجية أم الاستهلاكية وربما جميعها، بعدها تحديد أي فرع إنتاجي تقدم له الأسبقية على غيره؟ إن لكل منها مقومات ومطالب باعتبار المدخلات أو السوق والمستوى التقني ورأس المال اللازم لقيامها ونجاحها.

ثانياً: اقتصاديات المقياس Economies of Scale ، تقام منشآت الصناعة بحجوم مختلفة باعتبار عدد العاملين فيها أو برأسمال الإنشاء والتشغيل. وتعتمد حجوم المصانع على نوع الصناعة أولاً، فبعض الصناعات كالإنتاجية عموماً لا تستجيب اقتصادياً للمقاييس الصغيرة عكس صناعات استهلاكية عديدة كالغذائية مثلاً يمكن تأسيس ونجاح مصانع لها بحجوم صغيرة، وثانياً تعتمد على حجم السوق الذي يستوعب المنتجات الصناعية، ويتحدد حجم السوق بمجموعة كبيرة من الاعتبارات، في مقدمتها حجم إقليم الصناعة سكاناً، ومستوى الدخل وكثافة السكان وأذواقهم، ونظام النقل، درجة الحماية وأخيراً إمكانية وسهولة التصدير للأسواق الخارجية. إن اختيار المقياس يتطلب معرفة بالعلاقة بين المخرجات وكلف الإنتاج لمختلف الصناعات، ومعلوم أن كفاءة الإنتاج الاقتصادية تتزايد مع ارتفاع طاقات الإنتاج وسعته، إلا أن هذا لا يعني أن المصانع الصغيرة يكون عملها غير اقتصادي أو أنها ليست ذات أهمية، فالصغيرة يمكن أن تكون منزلية أو تقليدية، أو مصانع جديدة. وقد تكون الصغيرة مكتملة لكبيرة تخدمها أو تستفيد منها. وفي الدول النامية تكثر المصانع الصغيرة وقد تختفي المتوسطة وتقل الكبيرة، وهذا أمر طبيعي ولكن لا بد من ديناميكية وتطور وكفاءة في العمل، فالصناعات الكبيرة يشتق منها صناعات تقليدية أو منزلية مثل صناعة النسيج في الهند. وقد لا تكون هذه تنافسية بل تجميعية، فالكبيرة تختص بالعمليات الأساسية وتجذب عدداً كبيراً من المصانع الصغيرة المتخصصة، وهذا موجود في اليابان والهند والبرازيل والمكسيك، لهذا فإن الدول أو المناطق الأكثر احتواءً على المصانع الكبيرة يمكن أن تكون هي الأكثر احتواءً أيضاً على المصانع الصغيرة⁽¹⁾. وإذا ما أقيمت المصانع الصغيرة في الريف فستكون

(1). Sutcliffe, OP. Cit, P. 236.

قادرة على توفير فرص عمل في الريف ومن ثم تساعد على وقف الهجرة نحو المدن.

ثالثاً: ولا بد من تحديد ملكية القطاع الصناعي: بقطاع عام أو خاص أو مختلط. وهذا يعتمد أولاً على الفلسفة السياسية للدولة، فهل يتم بناء الصناعة وفق نظام آلية السوق؟ أم بالتوجيه المركزي، أو ربما بالجمع ما بين الاتجاهات؟ هل توضع حدود لعمل القطاع الخاص مثلاً بتخصيص فروع أو أحجام معينة لنشاطه؟، أو بإغلاق فروع وأحجام معينة عنه؟ هل يعمل القطاع الخاص تحت مظلة القوانين الموجهة لحركته أم أن له حرية كافية؟ وهل القطاع الخاص محلي أم أن الباب مفتوح للاستثمارات الخارجية التي قد تعمل بمفردها أو بالمشاركة مع المستثمر المحلي؟ إن كلاً من هذه الخيارات يتطلب إصدار قوانين وتشريعات مالية وضريبية وحمايوية تحدد رؤية وفلسفة النظام المعمول به بهذا الشأن.

رابعاً: التوقيع المكاني لمنشآت الصناعة. إذا شئنا تجاوز مصطلح الموقع الأمثل Optimum Location لصعوبة تحديده ونسبيته، وننتقل إلى مصطلح الموقع المناسب Suitable Location باعتباره الأكثر واقعية^(*)، فسنجد خيارات عديدة في تحديد الحيز المكاني Spatial Space (الموقع Location والموضع Site) للمصانع المقترحة. وهنا تثار تساؤلات عدة: فهل تعتمد سياسة تركيز الصناعة أم نشرها؟ وهل النشر مطلق أم أنه محكوم بالأداء الاقتصادي للمنشأة الصناعية؟ بل ومن المهم أولاً تحديد الهدف من النشر والتوقيع، فهل المطلوب تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية أم تحقيق كفاءة اقتصادية؟ وإلى أي مدى يمكن اعتماد

* يعتقد الباحث أن ما هو مثالي في إقليم ووقت معين قد لا يكون كذلك في إقليم ووقت آخر،

وصفة المثالية أيضاً هي نسبية، أنظر:-

عيد الزهرة علي الجنابي، واقع واتجاهات التوطن... مصدر سابق، ص ص 40-41.